الاقتصاد السياسي لتيار الشذوذ في الولايات المتحدة

■ **علي حسن مراد**

(باحث في الشؤون الأمريكية- لبنان)

ملخّص

لطالما امتهنَ النظام الرأسمالي الأمريكي عبر القرون حرفة مراكمة رأس المال عبر زيادة الإنتاج ودرّ الأرباح، متفنّناً في اختراع السلع وكل ما من شأنه أن يخلق له أسواقاً لتصريف إنتاجه. وفي سبيل تحقيق هذه الغايات، اعتمد سياسات وتشريعات سهَّلت عليه الوصول إلى أهدافه. وكانت الرأسماليات الحاكمة في الولايات المتحدة تشقُّ طريقها نحو مراكمة القوة، التي مكَّنتها من ممارسة الهيمنة. وقد كانت الدولة الرأسمالية العميقة بارعة في خلق القضايا وإنتاج الهويات التي سهَّلت عليها تسليع ما رأت فيه مصلحة، فالحقوق التي سجّل التاريخ أنّها مُنحَت لتحقيق أهداف تحرير الإنسان، كان خلفها مصلحة تعود بالنفع على نظام الهيمنة الرأسمالي. تفحص هذه الورقة تطوّر مسار النظام الرأسمالي الأمريكي، وما تؤمّنه منظومة المصالح الشركاتية من هيمنة، وخاصَّة مع بروز تيار الشذوذ الجنسي في الولايات المتحدة. وتُظهر الأرقام في هذه الورقة جانباً من القوة الاقتصادية الكامنة وراء تيار الشذوذ الجنسي وطبيعة العلاقات المصلحية التي أنتجها العقل الرأسمالي الأمريكي، بما يضمن تحقيق عوائد مالية ضخمة، وينتج أسواقاً من شأنها أن تضمن السيطرة على المجتمعات.

الكلمات المفتاحية:

الاقتصاد السياسي، النظام الرأسمالي، النيوليبرالية، المجمع الصناعي العسكري، لوبي شركات الدواء، التحوّل الجنسي، الشاذين جنسياً، الهويات الجنسانية، عائلة بريتزكر، الرأسمالية الوردية.

المُقدِّمة

منـذ ظهورهـا في النصف الثاني مـن القرن الخامس عـشر وفق المذهب التجـاري، قامت الرأسمالية على هدف تحقيق الربح اللامتناهي، الذي بقي ثابتاً مع تبدُّل مذاهبها وتنوُّع مدارسها في القرون اللاحقة. بحسـب المدرسـة المادية الرأسمالية، يسعى رأس المال دائماً إلى تحقيق الأرباح عبر زيادة الإنتاج والبيع وتخفيض الأجور بهدف مضاعفة الثروة، الأمر الذي عنى بأنّ صاحبَ رأس المال سيبقى مستعداً لصيانة مصالحه الساعية لمراكمة الربح، بمعزل عن النتائج والعواقب. وفق هذه المنطلقات، عمل النظام الاقتصادي الرأسـمالي على تطوير ما من شـأنه صيانة مصالحه وتفوّقه، وهو في مراحل لاحقة استطاع بأن يمتلك القوة التي مكّنته من ضمان ممارسة الهيمنة كما حصل في منتصف القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة الأمريكية.

قبيـل اندلاع الحرب الأهليـة الأمريكية عام 1861، كانت الرأسـمالية الصناعية المُتمركزة في الولايات الشـمالية الأمريكية تطمح إلى توسـيع إنتاجها ومراكمـة أرباحها، عبر دفع الولايات الجنوبية إلى شراء بضائعها عوضاً عن استيراد ما تحتاجه من أوروبا. ظاهرياً، طالب الرأسماليون الشماليون بتحرير العبيد من رقّهم للانتقال الفعلي إلى المجتمع الأمريكي الحرِّ، وهذا ما يعني أنَّ العبيـدَ الذين سـيتحرّرون كانوا سـيتحوّلون إلى عمّال بأجور، وهو ما رفضه الرأسـماليون الجنوبيون الذين كان رأس مالهم يقوم على عمالة العبيد في الحقول الزراعية، وهو ما أدَّى إلى اندلاع الحرب الأهلية التي انتصرَ فيها الشماليون عام 1865.

العامـل بأجر حرٍّ وغير حرٍّ في الوقت نفسـه، عـلى عكس العبيد، الذيـن يجبرهم مالكوهم عـلى العمل، حيث يمكن للعـمَّال المأجورين أن يقرروا ما إذا كانوا سـيعملون ولصالح من؟ (Fulcher, 2004). وعـلى عكس الأقنان في المجتمع الإقطاعـي، الذين كانوا مُقيّدين بأرض سـيّدهم، يمُكنهـم التحرّك بحرّية والبحث عن عمل أينما اختـاروا. من ناحية أخرى، تُعدُّ هذه الحريـات وهمية إلى حدٍّ ما، لأنه في المجتمع الرأسـمالي يصعب البقاء على قيد الحياة دون

عمل مدفوع الأجر، وقد لا يتوافر سوى القليل من الخيارات حول العمل أو صاحب العمل. ويخضع العمال المأجورون أيضًا لرقابة مُشدَّدة من قبل صاحب العمل، حيث إنَّ الإنتاجَ الرأسمالي يقوم على العمل المنضبط والمستمر، وهو ما يعني أنّ العمَّال يتحوّلون إلى «عبيد للأجور».

إنَّ أهميةَ العمل المأجور لا تكمن في دوره في الإنتاج فحسب، بل في دوره في الاستهلاك أيضًا. لا يستطيع العمال المأجورون أن ينتجوا بأنفسهم ما يحتاجون إليه أو يرغبون في استهلاكه، بل يتعيّن عليهم شراءه، وبالتالي توفير الطلب الذي يُحفّز سلسلةً من المشاريع الرأسمالية الجديدة. وهذا لا ينطبق على طعامهم وملابسهم وممتلكاتهم الشخصية فقط، بل على أنشطتهم الترفيهية أيضًا. لقد أدَّى الإنتاج الرأسمالي بسرعة إلى خلق صناعات جديدة بالكامل تعتمد على تسويق الترفيه. إنَّ هذا الدور المزدوج للعمل المأجور، والذي سهَّلَ التفاعل الديناميكي بين الإنتاج والاستهلاك، يُفسِّرُ سبب توسّع الإنتاج الرأسمالي بهذه السرعة الكبيرة بمجرد انطلاقه.

عاد النظام الرأسمالي الليبرالي في ستينيات القرن العشرين وطرح عبر الحزب الديمقراطي إعطاء الأفارقة بعض الحقوق التي فشل أجدادهم بتحصيلها قبل قرن بعد الحرب الأهلية وحقبة إعادة الإعمار التي قامت على أكتافهم. سعى الحزب الديمقراطي عبر تبنّيه مطالب «حركة الحقوق المدنية» ألى ضمان احتواء الأقليات واستقطابها ضمن الأيديولوجيا الليبرالية، التي «تحترم» حقوق الإنسان وتنبذ تطرّف الإنسان الأبيض. هكذا ضمن الديمقراطيون ولاء الأقليات الملوّنة مع كل استحقاق إنتخابي، واستفادت الرأسمالية المالية الداعمة للديمقراطيين من عائدات ولاء الأقليات، النابع من مظلوميتهم المنتصَر لها في وجه الأكثرية البيضاء العنصرية.

الأمرُ عينه يتكرّر اليوم، فالرأسمالية التي تواجه استمرار المعركة مع اليمين الأبيض داخلياً، برز في وجهها على الساحة العالمية، ومن داخل الأطر المعولَمة التي صاغتها، قوىً صاعدة كالصين، تنافسها وتهدّد زعامتها للنظام العالمي. وسط هذه الظروف، برز بشكل فاقع تبنّي الرأسمالية النيوليبرالية المعولَمة ما تسمَّى «الصحوة الليبرالية» ذات المضمون الحقوقي (Wokeness)، وفي قلبها تيارات الهويات الجنسانية والجندرية التقسيمية، مع ما يصاحبها من مجموعات ولوبيات ضغط تنشط لنشر ثقافة الشذوذ والدفاع عنها داخل الولايات المتحدة

وخارجها. لقد بات النيوليبراليون، ولأسباب عديدة، أهمّها إقتصادية، يرون بنشر ثقافة الشذوذ أداةً ناجعة لتقويض المجتمعات التي تنافسهم وتُهدّد مصالحهم داخلياً وخارجياً. من هنا، كان لا بُدَّ من دراسة الاقتصاد السياسي لتيار الشذوذ الجنسي في الولايات المتحدة، في محاولة فهم ديناميات المصالح التي تنطلق منها الرأسمالية الأمريكية على اختلاف أنواعها.

المبحث الأول: تأثير اللوبيات الرأسمالية على صنع القرار الأمريكي

■ المطلب الأول: النيوليبرالية ورأسمالية الشركات

ظهر التأصيل النظري للنيوليبرالية في سبعينيات القرن الماضي، ومع فوز الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان وتسلُّمه السلطة عام 1981، أعلن تبنّي إدارته مبادئ الاقتصاد الرأسمالي النيوليبرالي، والتي كان مُنظّرو «مدرسة شيكاغو» أمثال ميلتون فريدمان وفان هايك قد طالبوا باعتمادها لعقود، كبديل عن الرأسمالية الكينزية التي أثبتت فشلها برأيهم. وتقوم النيوليبرالية على إزالة الحواجز التي تحول دون حرية حركة السلع والخدمات، وخاصة رأس المال، في جميع أنحاء الاقتصاد العالمي، وانسحاب الدولة من دور توجيه وتنظيم النشاط الاقتصادي، وخصخصة مؤسسات الدولة والخدمات العامة، وتقليص البرامج الاجتماعية التي تقدّمها الدولة، وتقليص الضرائب على رأس المال، والانتقال من مفهوم التعاون بين رأس المال والعمل على مفهوم قيادة رأس المال بمساعدة من الدولة للسيطرة الكاملة على العمل، والاستعاضة عن السلوك التشاركي بين الشركات الكبرى بالمنافسة غير المُقيَّدة. ترتبط النيوليبرالية بإيديولوجية تقديس ما يُسمَّى بـ «السوق الحرة»، إلى جانب إنكار أيِّ دورٍ إيجابي للدولة بصرف النظر عن وظائفها الإجبارية.

قبل ظهور الشركة الحديثة، كان الرأسماليون الأفراد الذين يديرون شركات صغيرة، نسبيًا، قادرين على اتخاذ قرارات ذات أهمية اجتماعية، وكانوا أقوياء اقتصاديًا واجتماعيًا. وبعيدًا عن أيّ تأثير سياسي لهؤلاء، فإنّ التوظيف والفصل من العمل والاستثمار وتلويث البيئة والبناء والتدمير، كانت كلّها قرارات تم تلزيمها إلى حدٍّ كبير للشركات الخاصة، ولكنّها بالتزامن، عملت على صياغة المجتمع. لقد زادت الشركات التجارية، ببنيتها المؤسَّسية المصمَّمة

للنشـاط الاقتصادي واسـع النطاق، من حجم تأثيرها على النظام الاقتصادي وعلى المجتمع على نطاق أوسع. يمكن لقرارات الشركات الآن أن توجّه التكنولوجيا الصناعية القومية، وأنماط العمل، وهياكل الأسواق، والموارد، وبالطبع كل ما يتعلّق بالخدمات والتوجّهات الاجتماعية.

إلاَّ أنَّ هـذه الشركات لا تعدُّ أنّ مصالحها الخاصة تلقائية التحقّق، حتى وإن كانت مصالحها الأساسـية (ووجودهـا ذاته) ليسـت عرضـة للتحـدّي. على هـذا النحو، عملـت الشركات، كمجموعات ومن تلقاء أنفسها، على نطاق واسع للتأثير على الساحة السياسية. منذ سبعينيات القـرن المـاضي، تضخَّمت في الولايات المتحـدة أموال الشركات التـي تُنفَق على جماعات الضغـط، ومسـاهماتها المالية في الحملات الانتخابيـة، الأمر الذي أوجد قطاعـاً تبلغ قيمته مليـارات الدولارات، إذ قامت الشركات بتمويل مراكـز الأبحاث والفكر لبثِّ الأفكار المؤيّدة لمصالحها، وأسّست مجموعات شعبية غير حقيقية، ومَوَّلت أبحاثها الخاصة لمكافحة البحث العلمي العام، والأوراق العلمية المُتحيّزة (McHenry, 2018)، وشجَّعت موظّفيها على المرور عـبر «الباب الـدوّار» بين قطاع الـشركات والحكومة الفيدرالية، وقامت بتوظيف شـخصيات امتهنت العبور عبر هذا الباب، واستخدمت مجموعة متنوعة من الوسائل لنشر رسائل إيجابية عنها في وسائل الإعلام المهيمنة.

في حين أنَّ الشركات كانت قوية قبل النيوليبرالية، إلاَّ أنَّ الأخيرة ضخَّمت بلا شك قوّتها مقارنة بفترة ما قبل ظهور الرأسـمالية النيوليبرالية ــ لقـد أصبحت الشركات الأمريكية الكبرى في ظلِّ النيوليبرالية أكثر قدرة على تحقيق مصالحها (سـواء كان ذلك عبر بيع مادة كيميائية مسرطِنة، أو عرض سندات مالية محفوفة بالمخاطر، أو بيع بيانات شخصية، أو حتّى الترويج لثقافة الشذوذ الجنسي) على حسـاب التيارات الاجتماعيـة والدينية والقيَمية. وبدءاً بإلغـاء القيود التنظيمية، والأسـواق الحرة، وسياسـة عدم التدخُّل، والتجارة الحرة، كانت الممارسات النيوليبرالية تعمل على تهيئة الظروف للشركات لكي تنمو بشـكل أكبر، ويكون لها انتشـار عالمي أوسع، ما يعني زيادة قوّتها الاجتماعية والاقتصادية، بالتوازي مع منحها وضعاً متميّزاً، أكسبها قوة سياسية أكبر.

■ المطلب الثاني: آليات تأثير اللوبيات على السياسة الأمريكية

إنَّ الحماسَ النيوليبرالي للإحجام عن السياسة التدخُّلية وإلغاء القيود التنظيمية دفع الولايات

المتحدة نحو خصخصة العديد من القطاعات، حتى غدا الاقتصاد الأمريكي ممسوكاً من قبل الشركات الخاصة، التي تقوم بمهام الدولة في عملية تخادم، بمعزل عن الآثار الاقتصادية والاجتماعية والصحية، والأهم، الأخلاقية.

● لوبي شركات السلاح والخدمات العسكرية

يمكن عدُّ قطاع الدفاع أخطر القطاعات التي خصخصها النظام الرأسمالي النيوليبرالي الأمريكي. لقد قدَّمت النيوليبرالية الأمريكية مُبرِّرًا فلسفيًا وسياسيًا واقتصاديًا للإطاحة بالشكل البيروقراطي المسؤول رسميًا عن الحرب، التي من المفترَض أن تديرها الدولة، لصالح استخدام خدمات الشركات العسكرية الخاصَّة. تمَّ تعيين دونالد رامسفيلد، مهندس التغييرات في الجيش الأمريكي، من قِبل الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن وزيرًا للدفاع في عام 2001 بمهمة مُحدَّدة تمثَّلت بتحويل الجيش الأمريكي إلى «قوة قتالية أخف». عكس رامسفيلد في أدائه توجّهاته خلال التسعينيات بتنفيذ إعادة هيكلة، بحيث أعطى دوراً أكبر للشركات الخاصة الأمريكية. وقد تمثَّلت رؤيته بتقليص حجم القوى العسكرية العاملة الأساسية، إمَّا عبر التعاقد من الباطن أو عبر الاستعانة بشركات خاصة لتنفيذ الأنشطة غير الأساسية. كان الأساس المنطقي لديه هو أنَّ الاستعانةَ بمصادر خارجية لنسبة كبيرة من الأنشطة من شأنه أن يُقلِّلَ بشكل كبير من الالتزامات المالية، بما لا يضرُّ بالفعالية التشغيلية. أراد رامسفيلد أن يُحدثَ هذا التمويل الداخلي المتزايد أيضًا داخل الجيش الأمريكي المعاصر، ونفَّذهُ من خلال سياسة «تحويل القوة». على هذا النحو، كان نهج رامسفيلد ينطلق من نظرة عامة على جميع أنواع الأنشطة العسكرية وتقييم ما إذا كان من الممكن الاستعانة بمصادر خارجية أم لا (Ackroyd, 2007).

كانت شركات تصنيع الأسلحة الأمريكية أكبر المستفيدين الماليين من زيادة الإنفاق العسكري بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة. لكن صانعي الأسلحة لم يكونوا المستفيدين الوحيدين. تتراوح الشركات المستفيدة خلال العشرين سنة الماضية من شركات تصنيع الأسلحة مثل Raytheon وLockheed Martin، إلى شركات الخدمات اللوجستية وإعادة الإعمار مثل Kellogg وBrown and Root وBechtel، إلى مقاولي الأمن من القطاع

الخـاص (المرتزقة) مثل Blackwater وDyncorp. ما يقرب من نصـف ميزانية البنتاغون لعام 2019، أي حوالي 370 مليار دولار، ذهب إلى المقاولين العسكريين، لكلّ من الأنشطة المُتعلّقة بالحرب والأنشـطة المسـتمرة في وقت السـلم. وتُقدَّر خدمة أبحاث الكونغرس أنه في السـنة الماليـة 2020، ارتفع الإنفاق على المقاولـين إلى 420 مليار دولار، أي أكثر من نصف إجمالي ميزانية البنتاغون(Hartung, 2021).

يتمتّعُ المجمع الصناعي العسكري بأدوات وافرة تحت تصرُّفه للتأثير على القرارات المُتعلِّقة بإنفاق البنتاغون. أنفق هذا المجمع نحو 285 مليون دولار على شكل «مساهمات» للحملات الانتخابيـة منـذ عـام 2001، مع التركيز بشـكل خـاص على المرشـحين الرئاسـيين، وقيادة الكونغرس، وأعضاء لجان القوات المُسـلَّحة والمُخصَّصات في مجلسَي النواب والشيوخ[1]، وهم الأشـخاص الذين يتّمتعون بأكبر قدر من السـلطة على حجم ما ستنفقه الدولة الأمريكية للأغراض العسكرية. بالإضافة إلى ذلك، أنفق صانعو الأسلحة 2.5 مليار دولار على جماعات الضغـط على مـدى العقدين الماضيين، حيث وظَّفوا أكثر من 700 جماعة ضغط سـنوياً على مـدى السـنوات الخمـس الماضية، أي أكـثر من جماعة واحـدة لكل عضـو في الكونغرس (Hartung, 2022).

ويمـارس مقاولو الدفاع أيضًا تأثيراً كبيراً من خلال تمويل مؤسسـات الفكر والرأي المعروفة التـي تدعو إلى زيادة ميزانيات البنتاغون، دون أن يُسـلَّط الضوء على المصالح المالية الكامنة وراء وجهة النظر هذه. وخلص تقريرٌ صادرٌ عن «مركز السياسة الدولية» إلى أنَّ أكبرَ 50 مؤسسة بحثيـة في أمريكا تلقَّت مليار دولار من شركات الأسـلحة أو الحكومة الأمريكية في الفترة من 2014 إلى 2019 (Freeman, 2020).

● لوبي شركات الدواء والعقاقير

تتمتَّـعُ شركات صناعـة الأدويـة الأمريكية بأعلى هوامـش الربح عالمياً، مـمَّا يفرض ضغطًا

1 - من المهام المنوطة بلجان القوات المسلحة المصادقة على ومراجعة العقود التي توقّعها وزارة الدفاع الأمريكية مع الشركات الأمنية الخاصة. كما أن لجان المخصصات هي التي تملك صلاحيات المصادقة على الموازنات التي تطلبها وزارات الحكومة الفيدرالية الأمريكية.

تصاعديًا متزايدًا لرفع معدلات الأرباح باستمرار. وبما أنَّ الرأسمالية تقوم على فكرة أنَّ نموَ الأرباح لا نهاية لها، تتحرّك شركات الدواء الأمريكية باستمرار للحفاظ على ارتفاع أرباحها بشكل مطّرد، خاصة عندما تسعى إلى شراء الأدوية قيد التطوير من الشركات الصغيرة، أو عندما تستحوذ على الشركات نفسها بأكملها. إنَّ وضعَ شركات الأدوية، في ظلِّ اقتصاد رأسمالي نيوليبرالي، كمولّد عملاق للأرباح المالية، كفيل بأن يدفعَ الموظّفين باستمرار – سعياً إلى الحصول على رواتب عالية – إلى الابتعاد عن الوكالات الحكومية، والتوجّه باستمرار للحصول إلى مناصب أعلى في شركات الدواء، ضمن باب دوّار آخر في القطاع الشركاتي، حيث يذهب أغلب العاملين الذين يتركون العمل في وكالة «إدارة الغذاء والدواء» الحكومية، للعمل في شركات الأدوية الخاصة، وليتبيّن بأنَّ أغلبَ هؤلاء كانوا قد أشرفوا شخصيًا على مصادقات لاعتماد أدوية مُربحة للشركات عندما كانوا في مناصبهم في هيئة الغذاء والدواء (Pillar, 2018).

بين عامَي 1999 و2018، سجّل إنفاق شركات الدواء والعقاقير الأمريكية 4.7 مليار دولار – بمتوسط 233 مليون دولار سنويًا – على نشاط الضغط على المستوى الفيدرالي في الولايات المتحدة، وهو رقم يُعدُّ الأعلى من حيث كل القطاعات واللوبيات الشركاتية التي تنفق على نشاط الضغط. وعلى رأس قائمة هؤلاء المنفقين «المجموعة التجارية للأبحاث الصيدلانية والمصنعين في أمريكا» بحوالي 422 مليون دولار، فيما دفعت 19 شركة ومؤسسة أخرى 2.2 مليار دولار. وقد ذهب مبلغ 414 مليون دولار من هذه الشركات على شكل مساهمات قُدِّمَت للمرشّحين في الانتخابات الرئاسية وانتخابات الكونغرس، واللجان الحزبية الوطنية، ومجموعات الإنفاق الخارجية.

المبحث الثاني: الاقتصاد السياسي الأمريكي لتيار الشذوذ الجنسي

■ المطلب الأول: تطور الأجندة الجنسانية تاريخياً

يرى المُؤرِّخ الأمريكي جون ديميليو المُتخصّص بالدراسات الجندرية، أنَّ صعودَ تيار الشذوذ في الولايات المتحدة كان نتيجة مباشرة للهياكل التي خلقتها الرأسمالية (D'Emilio, 1993)،

ويخلص إلى أنّ ظهور مثل هذه الهويات كان عملية بطيئة بدأت في العصر الاستعماري، عندما بدأت الرأسمالية تحلُّ محلَّ نظام الإنتاج الأسري الفردي واسع النطاق. وعلى مدى عقود، انخفض عدد الأسر المكتفية ذاتياً، فاعتمدت هذه الوحدات المعيشية على الأسرة النواتية (أي الزوج والزوجة والأطفال) في الإنتاج، لكنها أصبحت جزءًا من نظام العمل المأجور الذي قلَّل من الاكتفاء الذاتي. ومع الإنتاج المنزلي، كان الأفراد بحاجة إلى الانتقال إلى العلاقات بين الجنسين بسبب الدور المركزي الذي يلعبه الإنجاب في عيش حياة مستدامة.

يوضح ديميليو أنّ الظهور البطيء والتدريجي لهويات الشاذين بلغ ذروته في الحرب العالمية الثانية، مما أدى إلى تسارع تشكُّل هوية الشاذين. أخذت الحرب الآلاف من الرجال والنساء من جميع أنحاء البلاد ووضعتهم في بيئات شاذة، بالإضافة إلى وضع الذين تم تعريفهم على أنهم شاذين في تلك البيئات. حدثت علاقات جنسية شاذة طوال فترة الحرب، وبقي العديد من الشاذين والشاذات في المدن الكبرى بعد انتهاء الحرب، مما أدّى إلى تكوين مجتمعات حضرية تعتمد على الحياة الجنسية (المرجع السابق). مثّلت أعمال شغب ستون وول في نيويورك في حزيران عام 1969، البداية الرسمية لحركة «تحرير» الشاذّين جنسياً. يوضح ديميليو أنّ هياكل الرأسمالية (على سبيل المثال، الانتقال إلى المدن نتيجة انخفاض عدد الأسر المكتفية ذاتيًا) سمحت لحركة الشذوذ بتشكيل شبكة شعبية تم تنشيطها بعد أحداث عام 1969.

في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، لم يتقبّل معظم الرأسماليين الأمريكيين الشاذين جنسياً، خاصة أثناء وبعد «الحقبة المكارثية»، وكان أرباب العمل يلاحقون الموظفين الذين يُشتبَه بممارستهم الشذوذ (D'Emilio & Freedman, 1997). بعد حادثة ستون وول، بدأ ناشطو الشذوذ باستهداف الشركات البارزة مثل شركة AT&Tللاتصالات، التي كانت ترفض بشكل علني توظيف الشاذين والشاذات جنسياً. تم تشكيل أول مجموعة نقابية عمّالية خاصة بالشاذين عام 1978، لكن استغرق الأمر سنوات حتى تمكّن مجتمع الشاذين من إسقاط سياسات معظم الشركات التي كانت تحول دون مساواة أعضائه بباقي العمال (Raeburn, 2004).

ولا تعتمد أغلب الشركات هذه السياسات لأسباب تعاطفية. السبب الرئيس، إن لم يكن الوحيد، لتبنّي سياسات تقبل الشذوذ، هو السعي إلى الاستحواذ على حصة أكبر ممَّا يُنظر

إليه على أنه السـوق الاستهلاكية المربِحة لمجتمع الشـذوذ. ومن خلال تبنّي هذه السياسات الصديقة للشاذّين، غالبًا ما تحصل ردّات فعل طبيعية رافضة من طرف استهلاكي آخر كمجتمع المتديّنين. في حين أنَّ الرأسمالية أوجدت الهياكل اللازمة لخلق هويات الشذوذ، فقد أوجدت النسـخ الأحدث من الرأسمالية أيضًا ظروفًا يتم فيها تغليف جزء كبير من هوية الفرد في العمل (Ciulla, 2000). خلال خمسـينيات القرن العشرين، سـعت الشركات الأمريكية إلى تحسين الإنتاجيـة من خلال تعزيـز العلاقات الإنسـانية في العمل عبر تنفيذ برامج التقاعد الشـاملة، والأمـان الوظيفـي، ولاحقاً جرى تنظيم هـذه البرامج ضمن ما يُسـمَّى بمفهوم «المسـؤولية الاجتماعية للشركات».

لم تقتصر جهود تأكيد الاعتراف بتيار الشذوذ على الشركات، فالحكومات الأمريكية المتعاقبة غيّرت مقاربتها مع مرور العقود. فقي عام 1953 أصدر الرئيس الأمريكي حينها دوايت آينزنهاور أمـراً تنفيذيـاً نص على طرد كل موظّفي الدولة الذين يثبت أنهم يتعاطون الأفعال الشـاذة. هذا الأمر التنفيذي بقي ساري المفعول حتى أصدر الرئيس الأسبق بيل كلينتون في 2 آب/أغسطس 1995 الأمـر التنفيذي رقـم 12968، الذي أبطل مفعـول قرار آيزنهاور، وشرع بتسـهيل عملية تقبّل تيار الشـذوذ في مؤسسات الدولة الفيدرالية والمجتمع الأمريكي ككل، عندما اعتمد في نصّه للمرة الأولى اعترافاً بما تسمى «الهوية الجنسية». بعدها بتسعة عشر عاماً، أصدر الرئيس الديمقراطـي باراك أوبامـا في 21 تموز/يوليو 2014 أمـراً تنفيذياً جديداً حمـل الرقم 13672، نصّ على «حظر التمييز في القوى العاملة الفيدرالية المدنية على أسـاس الهوية الجنسـية وفي التوظيف من قبل المقاولين الفيدراليين على أساس التوجّه الجنسي والهوية الجنسية» (Gates & Saunders, 2016). كان مـن نتائـج الرعاية الرسـمية لتيار الشـذوذ، الأرقـام التي أظهرت مـع بدايـة عام 2023 أن مجتمع الشـذوذ في الولايات المتحدة تضاعـف حجمه خلال العقد الماضي، حيث ارتفعت نسبتهم من 3.5% من مجموع السكان عام 2012 إلى 7.2% عام 2023 (Jones, 2023).

■ المطلب الثاني: علاقة رأس المال بتيار الشذوذ

لطالمـا كانت مصالح الشركات متوافقة مع مصالح مجتمع الشـذوذ، خاصة منذ سـبعينيات

القرن الماضي. مع تشكيل مجموعات الضغط الخاصة بالشاذين والشاذات وشركات المحاماة لتوفير الدعم القانوني ونقابات الموظفين، ارتفع منسوب الضغط والحراك المطلبي داخل الشركات، كما حصل مع شركتَي Microsoft وAT&T، تحت عنوان «القضاء على السياسات التمييزية». في وقت لاحق في الثمانينيات والتسعينيات، بدأت هذه الشركات والعديد من الشركات الأخرى بالترويج خارج مكاتبها من أجل المصادقة على «الحقوق المدنية» الخاصة بمجتمع الشذوذ على المستويَين المحلي والفيدرالي.

وعلى امتداد العقد الماضي، تصاعد هذا الدعم الرأسمالي من جانب الشركات، فظهرت تحالفات على المستوى الفيدرالي مثل «تحالف الحرية لجميع الأمريكيين»، وشركات الصناعة التكنولوجية الكبيرة مثل SalesForce، التي قادت جهود الضغط والمقاطعة ضد الولايات التي تجرّأت على تمرير تشريعات صنّفها تيار الشذوذ على أنّها تمييزية ضدهم. دفع التهديد بإجراءات المقاطعة الاقتصادية حكّام الولايات السابقين كأمثال مايك بنس (إنديانا) وبات ماكروري (نورث كارولاينا) إلى إعادة النظر وتعديل قوانين كانت قد أقرّتها أغلبية جمهورية محافظة استهدفت مجتمع الشذوذ. عام 2020، تم إقناع حاكمة ولاية داكوتا الجنوبية «كريستي نويم» بمعارضة مشروع «قانون الرعاية الصحية للشباب» المناهض للمتحوّلين جنسيًا. جاء ذلك بعد أن حذّرت الغرف التجارية في ولاية داكوتا الجنوبية من أنّ الولاية ستواجه خطر «عواقب إقتصادية تشمل خسارة المؤتمرات والبطولات والترفيه رفيعة المستوى، والاستثمار التجاري من شركات تأتي من خارج الولاية» (Burall, 2020).

تكمن وراء الخطابات المستوحاة من الرؤساء التنفيذيين للشركات والجوائز التي تقدّمها المجموعات المعنية بمجتمع الشذوذ بعض الحوافز المادية الأساسية، حيث تشارك معظم الشركات على مستوى التوقيع على حملات رسائل ناشطين ضمن حملات التضامن. يُعتبر هذا الأسلوب مناورة علاقات عامة منخفض التكلفة ونتيجته مربحة، فهو يخلق أرضية «حسن نية» مع قاعدة استهلاكية مستهدَفة، ويساهم في تحقيق هدف التوظيف المتنوّع (أبحاث التسويق المعاصرة تشير إلى أنّ هذا الأسلوب يزيد من القيمة المدرّة للربح ضمن مجموعة متنوعة من الموظفين). لقد ظهر تحالف من الشركات، يبلغ مجموع إيراداتها السنوية حوالي 5 تريليون دولار سنوياً، يضمُّ شركات التكنولوجيا وشركات تجارة التجزئة ومؤسسات مالية

وشركات تأمين، باتت تؤمن بأنَّ الاعترافَ بـ «حقوق» الشاذّين وحمايتها بموجب القانون تزيد الإنتاجية، وتقلّـلُ الأعباء الإدارية، وتصون المصالح الاقتصاديــة للأمة الأمريكية (Supreme Court of The United States, 2022).

بحســب تقديرات منظّمة LGBT Capital المتخصّصة برصد اقتصاد «الرأسمالية الوردية»[1]، تبلغ قوة الإنفاق الســنوية لمجتمع الشــذوذ في العالم حاليًا حوالي 3.9 تريليون دولار، وهي مستمرة بالنمو. وقد أعلنت شركة الخدمات المالية Credit Suisse أنَّ سلةَ أسهمها من الشركات التي تشمل مجتمع الشذوذ تتفوّق باستمرار في السوق بشكل عام. يُعَد مجتمع الشاذّين سوقًا «مخلصًــا» ومربحًا للشركات التي تنــاصر قضاياه، ويعدُّ «رأس المال الــوردي» قوة اقتصاديه قوية، وســوف تؤثر تبرعات الأموال الوردية بشكل متزايد في الحملات السياسية في السنوات القادمة» (Nick Wolny, 2023).

بحســب «الغرفة التجارية الوطنية للَّواط والسحاقيات» التي تأسست عام 2002 في العاصمة الأمريكية واشنطن، حتى تشرين الأول/أكتوبر 2016، تم اعتماد 909 شركة رسميًا لدى الغرفة، بعدِّها شركة رسمية مملوكة من مجتمع الشذوذ. من هذه الشركات الـ 909، 533 شركة تأسست في العشر ســنوات الماضية، وهو ما يعني أنَّ المناخَ التشــجيعي لثقافة الشــذوذ الذي شهدته الولايات المتحدة ســاهم بشــكل كبير في بــروز رأس المال الخاص بمجتمع الشــذوذ (219 شركــة منها مركزه ولاية كاليفورنيا التي يحكمهــا الديمقراطيون منذ عقود). ويقدّر تقرير الغرفة التجارية الخاصة بالشــاذين، بالنظر إلى حجم حضور الشركات المملوكة للشاذين في أمريكا، بأنّ مساهمة هذه الشركات في الاقتصاد الأمريكي تتجاوز 1.7 تريليون دولار (The National Gay & Lesbian Chamber of Commerce, 2022).

تعمل مجموعات الضغط الخاصة بتيار الشــذوذ في الولايات المتحدة على دعم المرشحين المصنَّفين من قبلها كحلفاء وللضغط على الحكومة الفيدرالية. تفضّل مجموعات تيار الشذوذ في هذا الصدد الديمقراطيين بأغلبية ساحقة. أنفقت هذه المجموعات في موسم انتخابات عام 2020 حــوالي6.9 مليون دولار لدعم الديمقراطيــين و79,800 دولار فقط لدعم الجمهوريين.

1 - مصطلح الرأسمالية الوردية يرمز إلى كل ما يتعلّق باقتصاد تيار الشذوذ، من قوة شرائية إلى المدخول السنوي ومجموع الثروات التي يمتلكها المنتسبون إلى مجتمع الشذوذ.

وشهدت الدورة الانتخابية لعام 2020 أكبر إنفاق على الإطلاق لمجموعات تيار الشذوذ، حيث أنفقت ما مجموعه 7.7 مليون دولار لمساعدة المرشّحين المختارين من خلال المساهمات والنفقات المستقلة. ومن هذا المبلغ، ذهب 1.8 مليون دولار لدعم الرئيس جو بايدن. خلال الأشهر الأولى من تولّيه منصبه، ألغى بايدن أمر الرئيس السابق دونالد ترامب بحظر المتحوّلين جنسياً من الخدمة في الجيش الأمريكي، ووقّع أمراً تنفيذياً يجعل «التمييز على أساس التوجّه الجنسي أو الهوية الجنسية غير قانوني».

وقبل انتخابات عام 2020، كان إنفاق هذه المجموعات قد بلغ ذروته في عام 2015، عشية قرار المحكمة العليا الأمريكية تشريع الزواج بين الأفراد من الجنس نفسه في جميع الولايات الخمسين ومقاطعة كولومبيا. في دورة عام 2020 أنفق تسعة موظفين في جماعات ضغط تتبع تيار الشذوذ ما مجموعه 1.1 مليون دولار للضغط على الحكومة الفيدرالية بشأن قضايا تتعلّق بما تُسمّى «حقوق» الشاذين، عبر دعم المناقشة والمصادقة في الكونغرس رقم 116 على ما مجموعه 155 مشروع قانون لمجلس النواب ومجلس الشيوخ. لكن بحسب منظّمة OpenSecrets المتخصّصة بتتبّع حركة المال في السياسة، يمكن اعتبار التراجع في صرف مجموعات الضغط الخاصة بتيار الشذوذ الأموال للضغط المؤيد لمجتمع الشذوذ على المستوى الفيدرالي، حصل بسبب تحويل المجموعات المعنية اهتمامها إلى عواصم الولايات، حيث يعمد الحكّام ومشرّعو الولايات الجمهوريين إلى إقرار قوانين تضيّق على المتحوّلين جنسياً. مثلاً، في ولاية ميسيسيبي التي يحكمها الجمهوريون، أصدر المشرّعون في الولاية قانونًا يحظر على المتحوّلين جنسيًا في الصفوف من الروضة حتى الصف الثاني عشر التنافس في الفرق الرياضية على أساس هويتهم الجنسية، وهناك مشاريع قوانين مماثلة في 11 ولاية أخرى (OpenSecrets, 2021).

المبحث الثالث: تجارة التحوّل الجنسي في أمريكا

■ المطلب الأول: مراحل تطوّر ثقافة التحوّل الجنسي

يمكن تتبّع وجود ظاهرة التحوّل الجنسي في الولايات المتحدة إلى مرحلة تشكّل المستعمرات

الأمريكية قبل الاستقلال، وقد اقتصرت على حالات فردية تمثّلت بأشخاص كانوا يمارسون حياة الجنسَين من حيث الأزياء والسلوك. وفي الروايات التاريخية القليلة عن المتحوّلين جنسيًا الموجودة في أمريكا في القرنين السابع عشر والثامن عشر، يظهر في الغالب أشخاص متحوّلين جنسيًا من الأنوثة إلى الذكورة، لأنّه كان من الصعب على الذكور التحوّل إلى الأنوثة بطبيعة الحال (Beemyn, 2014).

شهد عقدا الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين ظهور بعض المنظّمات والمنشورات الأولى المتعلّقة بالمتحوّلين جنسيًا، لكنَّ القانون والطب لم يعترفا بظاهرة المتحوّلين جنسيًا. في أواخر الستينيات في نيويورك، أسَّسَ «ماريو مارتينو» مؤسسة Labyrinth للاستشارات، والتي كانت أول منظّمة مُتخصّصة بالمتحولين جنسيًا، وعالجت على وجه التحديد احتياجات الرجال المتحوّلين جنسيًا. إذ بدأ النقاش العام حول مجتمع المتحوّلين الجنسيين يكتسب حضوراً مع ترويج هوليوود للظاهرة من خلال عرض ممثّلين متحولين جنسياً[1]. في عام 1968، كتب «جور فيدال» أول رواية أمريكية تخضع فيها الشخصية الرئيسية (ميرا بريكنريدج) لعملية جراحية لتأكيد الجنس، والتي تم تحويلها لاحقًا إلى فيلم (Harris, 2007).

كان طبيب الغدد الصماء الأمريكي هاري بنيامين (ألماني المولد)، خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، أوّل من حاول عبر الهرمونات والعمليات الجراحية «ضبط الجسم حسب العقل» للأشخاص الراغبين بتحويل أجسادهم. واعتقد بنيامين بأنَّ محاولات علاج هؤلاء الأفراد عن طريق الطب النفسي «مهمة عديمة الفائدة»، وبدأ بوصف الهرمونات لهم واقتراح جرَّاحين لإجراء العمليات الجراحية خارج أمريكا، حيث لم يكن هناك طبيبٌ في الولايات المتحدة في ذلك الوقت يقوم بإجراء عمليات تغيير الجنس بشكل علني. كان بنيامين أول من استعمل مصطلح «transgender» أي «متحوّل الجنس»، لوصف الراغبين بتغيير جنسهم (Benjamin, 1966).

مع حلول نهاية عقد الستينيات من القرن الماضي، كانت الأقليات المُلوّنة الأمريكية قد حصلت على بعض الحقوق إبان «حركة الحقوق المدنية». بعد عام 1968 الذي شهد إقرار

1 - كان المخرج «آندي وارهول» أول من أشرك المتحوّلين الجنسيين في أفلامه التي ظهرت فيها كل من الممثلتين المتحولتين جنسيًا هولي وودلون وكاندي دارلينج خلال عقد الستينيات.

الكونغرس الأمريكي نسخة معدلة من «قانون الحقوق المدنية»، أزالت القيود على تملّك الأقليات الملوّنة للعقارات والحصول على قروض سكنية[1]، تصاعد نشاط التجمّعات والمنظّمات ذات المنطلقات الهوياتية التي كانت تسعى إلى الاعتراف بها كأقليات، وبالتالي مساواتها بالأقليات العرقية التي كانت قد انتزعت للتو بعض الحقوق. شهد وعقدا السبعينيات والثمانينيات تأسيس المزيد من المنظمات والمؤسسات التي عملت على طبع ونشر مجلات ونشرات حول ما يُسمَّى «مجتمع المتحولين جنسياً»، ومنها على سبيل المثال منظمة «جبهة تحرير كوينز» و «منظمة العمل للمتحوّلين والمخنّثين». في 14 تشرين الأول/ أكتوبر 1979 نُظّمت أول مسيرة على مستوى الولايات المتحدة في العاصمة واشنطن من أجل ما تُسمى «حقوق المثليين والمثليات»، والتي شارك فيها بين 75,000 و125,000 شخص، منهم مجموعات من تيار المتحوّلين جنسياً، وقد طالبت بإقرار قوانين حقوق مدنية تعترف بوجودهم كأقلية جديدة (مرجع سابقBeemyn,).

وفي عام 1980 تم تصنيف ظاهرة التحوّل الجنسي رسميًا من قبل «الجمعية الأمريكية للطب النفسي» على أنّها مرض نفسي اسمه «اضطراب الهوية الجنسية». عندما ظهر وباء الإيدز بشكل واسع النطاق في الشارع الأمريكي عام 1981، كان المتحوّلون جنسياً يشكّلون الفئة الأكثر إصابة به، لأن أغلب هؤلاء كانوا منخرطين في دعارة الشوارع وإدمان المخدرات عبر الحقن. وقد شهدت فترة الثمانينيات ظهور مجتمع متحولين جنسيًا منظمًا من الأنوثة إلى الذكورة، خاصة عبر منظّمة سُميت Female To Male، التي لعبت دوراً في إقناع المتخصّصين في الطب والعلاج النفسي بتقديم الخدمات للأفراد المتحوّلين جنسيًا. وقد شهدت فترة التسعينيات تصاعداً في نشاط المنظّمة سالفة الذكر، إلى جانب منظّمات أخرى، مستفيدة من توجّهات الحزب الديمقراطي التي كانت قد بدأت بتبنّي مختلف قضايا الشذوذ الجنسي والهويات الجنسية، خلال فترتيَ حكم بيل كلينتون بين 1993 و2000.

---

1 - في الوقت الذي كان الخطاب الحقوقي في أوجه في الستينيات، وسط معارضة القاعدة اليمينية البيضاء مناقشة الأغلبية الديمقراطية في مجلسَي الكونغرس مشاريع قوانين الحقوق المدنية، كانت مصارف وول ستريت ترى في إقرار قوانين تلغي القيود عن تملّك الأفارقة والأقليات العرقية وسحبهم قروضاً سكنية فرصة تاريخية لتوسيع قاعدة المقترضين منها وبالتالي تحقيق أرباح ضخمة.

في حـين أنّ التشريعـات الذي تحظـر التمييز على أسـاس الهوية الجنسـية لم تحقّق نتائج ملموسـة لمجتمع المتحوّلين الجنسيين على مسـتوى تشريعات الكونغرس الفيدرالي، إلا أنّ نشـطاءَ التحوّل الجنسـي وحلفائهم حقّقوا خرقاً كبيراً على المسـتوى المحـلي في الولايات (Beemyn, 2013). قبـل عـام 2000، إذ مكانـت ولاية مينيسـوتا هي الوحيـدة التي أصدرت قانـون عدم التمييز الذي يشـمل الهوية/التعبـير الجنسي، وبحلول عـام 2023، كانت خمس وعـشرون ولاية، بالإضافة إلى مقاطعة كولومبيا، قـد تبنّت هكذا توجّهات في تشريعاتها. وقد ارتفـع عدد المدن والمقاطعات التـي أقرّت قوانين «حقوق» المتحوّلين جنسـياً من ثلاث في الثمانينيات إلى أكثر من 225 في عام 2021، بحيث أصبح أكثر من 50% من سـكان الولايات المتحدة مشـمولين الآن بقوانين عدم التمييز الشامل ضد المتحوّلين جنسياً (Human Rights Campaign, 2021).

■ المطلب الثاني: الاستثمار الرأسمالي في قطاع التحوّل الجنسي

لا شـك أنَّ الاسـتثمارَ الرأسـمالي بظاهرة التحوّل الجنـسي يتنوّع أولاً من حيـث الفاعلين المؤثّريـن في صياغـة الرواية العلمية والأكاديميـة والصحية حول الظاهـرة، وثانياً، من حيث الممسـكين بالاقتصاد السـياسي لقطاع التحوّل الجنسي الآخذ بالتطوّر والتوسّع. الفئة الأولى تمثّـل رأس المال الـذي يعمل على ترسـيخ الأيديولوجية المؤسِّسـة لوجود هويات جنسـية متعـدّدة، عبر الأدوات العلمية والنفسـية والطبيـة، والفئة الثانية تعمل على اسـتغلال ضحايا هذه الأيديولوجية، عبر تحويلهم إلى سـوق اسـتهلاكية مضمونة الأرباح، ففي نهاية المطاف، سـيتحوّل زبائن عمليات التحوّل الجنسي إلى زبائن مدى الحياة، كون برامج تحويلهم تقتضي صرف مبالغ طائلة على هرمونات وأدوية الشركات المصنّعة، التي يجب على المتحوّل تناولها مدى الحياة، بالإضافة إلى العيادات والمستشـفيات والمراكز الطبيّة التي تسـتفيد من تصاعد أعداد الراغبين بإجراء عمليات التحوّل الجنسي.

● رأس المال المُغذّي لأيديولوجيا التحوّل الجنسي

تقفُ خلـفَ عملية ترويج ونشر ظاهرة التحوّل الجنسي مجموعـةً متنوّعةً من الجهات التي تعمل على فرض هذه الظاهرة على المجتمع الأمريكي وعلى الساحة العالمية. ومن بين أقوى

الدوافع التي تستثمر في تضخيم وفرض أجندة التحوّل الجنسي تبرز طبقة من الرأسماليين الأمريكيين، الذين يتبنّون مفاهيم نظريات التحوّل الجندري، ويعملون عبر أصولهم المالية على فرضها كإيديولوجيا عبر المؤسّسات الطبية والقانونية والثقافية والتعليمية الأمريكية، ولا يمكن هنا إغفال دور عائلات أمريكية فاحشة الثراء كعائلة «بريتزكر» من ولاية إلينوي، التي عملت ولا تزال على فرض «الهويات الجنسية الاصطناعية» (Bilek, 2018). وقد برز اسم ودور عائلة «بريتزكر» خلال العقد الماضي إلى جانب الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما، حيث موّلت حملتَيه الرئاسيتَين، وساهمت بإيصاله إلى البيت الأبيض. بعد فوزه بالانتخابات، عيّن أوباما «بيني بريتزكر» وزيرة التجارة، واستلم «جي بي بريتزكر» منصب حاكم ولاية إلينوي، بالإضافة إلى المتحوّلة جنسياً «جنيفر بريتزكر»، التي ساهمت بقوة في تمويل برامج فرض مفاهيم التحوّل الجنسي.

ومن خلال الاستثمارات في المجمع التقني الطبي، حيث يتم اختراع هويات جنسية جديدة من منظور طبي، حاولت عائلة بريتزكر وغيرها من النخب المانحة تطبيع فكرة وجود «الجنس الإنجابي البشري» على نطاق واسع، وتصبُّ استثمارات العائلة في تمويل برامج استخدام العمليات الجراحية والأدوية، واستحداث مصطلحات لغوية لدعم الهويات الجديدة، وحثّ المؤسّسات والأفراد على اعتمادها. على سبيل المثال لا الحصر، أعلن قسم أمراض النساء والتوليد في مركز رونالد ريغان الطبي بجامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس عام 2018، بتمويل من عائلة بريتزكر، عن توفير «خيارات للشابات اللاتي يعتقدن أنّهن يمكن أن يصبحن رجالاً من خلال إزالة أعضائهن التناسلية»، وهو إجراء يُسمَّى «رعاية تأكيد النوع الاجتماعي» (Bilek, 2022a).

أصبحت عائلة بريتزكر عام 1968 أول عائلة أمريكية تمتلك كلية طب تحمل اسمها، تقديراً لتبرعها بـ 12 مليون دولار لكلية الطب بجامعة شيكاغو. وفي حزيران/يونيو عام 2002، أعلنت العائلة عن هدية إضافية بقيمة 30 مليون دولار، ليتمَّ استثمارها في قسم العلوم البيولوجية وكلية الطب بجامعة شيكاغو. وقد وفّرت هذه الاستثمارات للعائلة جسرًا إلى عالم الطب الأكاديمي، والذي توسّعت نشاطاتها من خلاله منذ ذلك الحين، سعيًا إلى تحقيق أجندة محدَّدة تتمحور حول أبحاث «الهويات الجنسية الاصطناعية». وفي عام 2002 أيضًا، أسست جينيفر بريتزكر

«مؤسسة تاواني»، التي تموّل من خلالها كل من مركز هوارد براون هيلث ومركز راش التذكاري الطبي في شيكاغو، وصندوق مؤسسة جامعة أركنساس للعلوم الطبية، ومعهد الصحة الجنسية والجنسانية بجامعة مينيسوتا، حيث سعت كل هذه المراكز إلى ترسيخ لغة طبيّة محدَّدة حول «الرعاية الجنسانية». تشمل قائمة زبائن «معهد الصحة الجنسية والجنسانية بجامعة مينيسوتا» «الأطفال المبدعين جنسيًا وكذلك المراهقين المتحولين جنسيًا وغير المتوافقين جنسيًا» (University Of Minnesota, n.d).

جون سترايكر (شاذ جنسياً)، صاحب مؤسسة أركوس وزوجه سلوبودان راندجيلوفيتش، تيم جيل من مؤسسة جيل، فابريس هودارت رئيس قسم القيادة الخارجية، تود سيرز صاحب مؤسسةOut Leadership، ومارك بونهام من مركز بونهام للدراسات الجنسية في تورونتو - كندا، جميعهم من الرجال البيض الشاذّين فاحشي الثراء، الذين يقومون بإضفاء الطابع المؤسَّسي على إيديولوجية الهوية الجنسية على مستوى العالم. على مدى عقد من الزمن، كان اللوبي المعني بالجنس (ويعرف أيضًا باسم النخب المستثمرة في المجمع التقني الطبي) يروج لفكرة أنّ الأشخاص والأطفال غير الراضين عن أجسادهم، لا يوجد خيار أمامهم سوى تشويه أعضائهم الجنسية بالأدوية والعقاقير. لقد ظهر بسبب هؤلاء سوق مزدهر للعمليات الجراحية لاستئصال وتركيب الأعضاء التناسلية البشرية (Bilek, 2022b).

وكمثال يُضرب على تأثير تمويل هؤلاء الأثرياء، قامت مؤسسة أركوس، وهي أبرز منظمة غير حكومية لمجتمع الشذوذ في الولايات المتحدة، والتي أسّسها جون سترايكر عام 2000 بتمويل من أسهمه في شركة سترايكر الطبية، بالتأثير على تقييمات وتوجّهات «الجمعية الأمريكية للطب النفسي». وعام 2018، حصل «اتحاد الحريات المدنية الأمريكي» على تبرّع بقيمة 20 مليون دولار من مايكل موريتز، الصحفي السابق الذي تحوّل إلى رأسمالي مغامر وشريك في «سيكويا كابيتال»، وزوجته هارييت هيمان، اللذان يتقاسمان ثروة صافية قدرها 2.6 مليار دولار. ويمكن الإشارة هنا إلى وجود عشرات المؤسسات الأخرى التي تتبرّع بمبالغ ضخمة سنوياً لهيمنة إيديولوجيا الجندر والتحوّل الجنسي، منها مؤسسات المجتمع المفتوح لصاحبها الملياردير جورج سوروس، ومؤسسة فورد، ومؤسسة بيل وميليندا غيتس، وغيرهم الكثير.

● سوق تغيير الجنس وأرباحها المليارية

قُدِّر حجم سـوق جراحة تغيير الجنس في الولايات المتحـدة بنحو 2.1 مليار دولار أمريكي في عام 2022، ومن المتوقَّع أن ينمو هذا السـوق بمعدل نمو سنوي مركَّب بنسبة 11.25% من عام 2023 إلى عام 2030. ويؤدي ارتفاع معدل انتشـار اضطراب الهوية الجنسـية في الولايات المتحدة إلى تفاقم الطلب على إجراء العمليات الجراحية لتغيير الجنس. وينمو سوق التحوّل الجنسي بشـكل أسـاسي بفضل المبادرات الحكومية الداعمة التي توفّر الرعاية والمساعدات المالية للعمليات الجراحية، وفي حزيران/يونيو 2021، أعلن وزير شـؤون المحاربين القدامى دينيس ماكدونو أنّه أصبح يمكن للمحاربين القدامى المتحوّلين جنسـيًا في الولايات المتحدة إجراء عمليات جراحية لتحويل جنسهم، بموجب تغطية التكاليف حكومياً. قبل هذا الإعلان، كانـت خدمـات العـلاج الهرمـوني والصحة العقليـة مُدرجة ضمـن تغطية الرعايـة الصحية الحكوميـة فقط، وهو ما يُؤكّد أنَّ المبادرات الحكومية الداعمة تُعَدُّ الدافع الأسـاسي لتوسـع السوق (Research and Markets Ltd, 2023).

وفي تشريـن الأول/أكتوبر 2022، نشرت وكالة رويترز نتائج دراسـة طلبتها الأخيرة من شركة Komodo Health المتخصّصة بالإحصاءات الصحّية. بحسـب الدراسـة، التي أجرت مسحاً بالاسـتناد إلى معلومات عن ملايين المرضى الأمريكيين، تم تشخيص إصابة أكثر من 42,000 طفـل تتراوح أعمارهـم بين 6 و17 عامًا بما يُسـمى «اضطـراب الهوية الجنسـية» خلال عام 2022 فقط، بزيادة قدرها 70% عن أرقام عام 2020. وبحسـب الدراسة، على مدى فترة خمس سنوات، من 2017 إلى 2021، تبيّن أنَّ ما لا يقلُّ عن 121,882 طفلاً أمريكياً خضعوا لتشخيص «اضطراب الهوية الجنسية» (Komodo Health, 2022).

افتُتحت أول عيادة جنسانية للأطفال في بوسطن عام 2007، وهي تستقبل مئات الأطفال. في السنوات العشر الماضية، ونشأت في الولايات المتحدة أكثر من 41 عيادة للأطفال الذين يُزعَم بأنّهم يعانون من «اضطراب الهوية الجنسية» (Marchiano, 2017). على مدى العقد الماضي، وظهرت بشـكل سريع البنية التحتية الطبية لعلاج المتحوّلين جنسـياً في جميع أنحاء الولايات المتحدة. بالإضافة إلى انتشار عيادات تغيير الجنس في جميع أنحاء أمريكا، استُحدثت أجنحة في المستشـفيات لإجراء العمليات الجراحية المتخصّصة، ونُظّمت حملات لمخاطبة العديد

من المؤسسات الطبية لدعوتها لتبنّي الأمر عينه والمشاركة في جهود توسيع توفّر إجراء هذه العمليات الجراحية.

ألغت وزارة خدمات الصحة البشرية الفيدرالية عام 2014 سياسة استبعاد المتحوّلين جنسيًا من الاستفادة من برامج الرعاية الصحية، ممَّا أدَّى إلى زيادة في الاستفادة من التأمين الخاص والحكومي لإجراء عمليات التحوّل الجنسي. زادت جراحات تأكيد الجنس بنسبة 115% من عام 2016 إلى عام 2017، وفقًا لما ذكرته الجمعية الأمريكية لجراحي التجميل. في عام 2020، سُجِّل إجراء 16,353 تغيير جنس على مستوى كل الولايات الأمريكية، وهو ما يمثّل زيادة بنسبة 12% عن العام الذي سبقه (Tristani-Firouz & Veith & Simpson & Hoerger & Rivera & Agarwal, 2021).

وبحسب أرقام عام 2022، تراوحت تكاليف العمليات الجراحية لتغيير الجنس بين 6,927 دولارًا أمريكيا لعملية استئصال الخصيتين، إلى 45,080 دولارًا لعملية استحداث العضو التناسلي الأنثوي، و63,432 دولارًا لعملية استحداث العضو التناسلي الذكري. ونظرًا إلى أنّ عمليتَي استحداث العضو التناسلي الأنثوي واستحداث العضو التناسلي الذكري تصاحبها إجراءات إضافية متعدّدة، فقد بلغ متوسط التكلفة الإجمالية لهذه الإجراءات للشخص الواحد بين 53,645 دولارًا و133,911 دولارًا على التوالي. وتندرج أيضاً ضمن خانة صناعة التحوّل الجنسي عمليات تأنيث الوجه للراغبين بالتحوّل من جنس الذكورة إلى جنس الإناث. ويشهد هذا القطاع ازدهاراً تجارياً بالنظر إلى العوائد الكبيرة التي يجلبها للجرّاحين، حيث تتراوح تكاليف العملية بين 9,000 دولار إلى حدود 62,000 دولار. (Baker & Restar, 2022).

إضافة إلى سوق جراحة التغيير الجنسي، تبرز أيضاً تجارة ما يُسمى «علاج التحوّل الجنسي عبر الهرمونات». وتلجأ مختلف الشرائح العمرية (بما في ذلك الأطفال) من الراغبين بالتحوّل الجنسي إلى تناول الهرمونات بناءً على استشارات اختصاصيين طبيين، وهنا تبرز مشكلة عدم توفّر التأمين الصحي لتغطية تكاليف «العلاج». بحسب إحدى الدراسات، الأشخاص الذين لديهم تأمين، تراوحت نسب تغطية برامج الذكورة غير المقيّدة من 22% إلى 79% في عام 2010، ومن 5% إلى 75% في عام 2018. وبالنسبة إلى برامج التأنيث، تراوحت النسبة التي توفر تغطية غير مقيدة من 24% إلى 100% في عام 2010، ومن 13% إلى 100% في عام 2018.

وتراوح متوسط التكاليف السنوية لعلاجات الذكورة من 232 دولارًا إلى 1112 دولارًا في عام 2010، ومن 180 دولارًا إلى 2176 دولارًا في عام 2018. وبالنسبة إلى علاجات التأنيث، تراوحت التكاليف من 84 دولارًا إلى 2716 دولارًا في عام 2010، ومن 72 دولارًا إلى 3792 دولارًا في عام 2018 (Solotke & Liu & Dhruva & Gulanski & Shah, & Ross, 2020).

الخاتمة

بالنظر إلى طبيعة النظام الرأسمالي النيوليبرالي الحاكم حالياً في الولايات المتحدة، كان من المنطقي بأن يتصرّف رأس المال بكل حرّية لتضخيم وتوسيع حجم حضور ثقافة الشذوذ في المجتمع الأمريكي، فهذا النظام بتركيبته وشكله المعتمد منذ عقود وفَّرَ الأرضية القانونية والاقتصادية والسياسية لانفلات الأمور من عقالها. لكن لا بد من الإشارة إلى أنَّ كُلَّ ما يحصل حالياً في الولايات المتحدة من حضور قوي وصاعد لتيار الشذوذ، ما كان ليحصل لولا أنّ الدولة في نهاية المطاف لم ترد ذلك. اليوم تتوافق أجندة من يحكم في البيت الأبيض مع التوجّه السائد، ولكن هذا لا يعني أنّ هناك إجماعاً أمريكياً على سياسة التبنّي السائدة حالياً، ومن المرجَّح أن يخسر تيار الشذوذ كثيراً من «المكاسب»، إذا عاد الجمهوريون إلى السلطة، وخاصة إذا كان الرئيس السابق دونالد ترامب.

إنّ فهم ديناميات وتركيبة الاقتصاد السياسي لتيار الشذوذ الجنسي في الولايات المتحدة أمر مهم جداً ومطلوب في منطقتنا والعالم أجمع، كون ما يسمّيه البعض «ثورة الشذوذ» الحالية المنبثقة من الولايات المتحدة تجتاح كل دول العالم، فإدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن وضعت استراتيجية لتعزيز المجتمعات الشاذة ودعمها ليس داخل أمريكا فقط، بل على الصعيد العالمي ككل. من هنا، ينبغي أن تُدعم المبادرات البحثية مستقبلاً لدراسة كل أبعاد الظاهرة وآليات ونواحي التأثير التي تنفذ عبرها تيارات الشذوذ، لخلق مجتمعات قابلة لاستهلاك ثقافة الشذوذ والتعايش معها، والانضمام إليها في مراحل لاحقة. لا ينبغي الاستهانة بقوة وقدرة رأس المال الموظَّف لنشر ثقافة الشذوذ، فهو يملك إمكانات ضخمة للتأثير ثقافياً وأكاديمياً واقتصادياً وسياسياً، وهو ما يعني أنّ المعركة مع هذا التيار لا تزال في بداياتها.

جدول الأرقام

بفعل الرعاية الرسمية لتيار الشذوذ، أظهرت الإحصاءات التقديرية أنَّ نسبةَ الشاذين من مجموع السكان ارتفعت من 3.5 % عام 2012 إلى 7.2% عام 2023.
في دورة عـام 2020 أنفـق تسـعة موظفـين في جماعات ضغـط تتبع تيار الشـذوذ ما مجموعـه 1.1 مليـون دولار للضغط عـلى الحكومة الفيدرالية بشـأن قضايا تتعلّق بما تسمى «حقوق» الشاذين.
ارتفع عدد المدن والمقاطعات التي أقرّت قوانين «حقوق» المتحوّلين جنسياً من ثلاث في الثمانينيات إلى أكثر من 225 في عام 2021، بحيث أصبح أكثر من 50 % من سكان الولايات المتحدة مشمولين الآن بقوانين عدم التمييز الشامل ضد المتحوّلين جنسياً.
يقـدّر تقريـر الغرفة التجاريـة الخاصة بالشـاذين، بالنظر إلى حجم حضـور الشركات المملوكة للشاذين في أمريكا، بأنَّ مساهمةَ هذه الشركات في الاقتصاد الأمريكي تتجاوز 1.7 تريليون دولار
بحسب تقديرات منظّمة LGBT Capital المتخصّصة برصد اقتصاد «الرأسمالية الوردية» ، تبلغ قوة الإنفاق السنوية لمجتمع الشذوذ في العالم حاليًا حوالي 3.9 تريليون دولار، وهي مستمرة بالنمو
قُدِّر حجم سـوق جراحة تغيير الجنس في الولايات المتحدة بنحو 2.1 مليار دولار في عام 2022.
من المتوقَّع أنَّ سوقَ التحوّل الجنسي سينمو بمعدل سنوي مركَّب بنسبة 11.25 % من عام 2023 إلى عام 2030.
بـين 2017 و2021، تبيّن أنَّ مـا لا يقلُّ عن 121,882 طفلاً أمريكياً خضعوا لتشـخيص «اضطراب الهوية الجنسية».

في السنوات العشر الماضية، نشأت في الولايات المتحدة أكثر من 41 عيادة للأطفال الذين يُزعَم بأنّهم يعانون من «اضطراب الهوية الجنسية».
زادت جراحات تأكيد الجنس بنسبة 115% من عام 2016 إلى عام 2017، وفقًا لما ذكرته الجمعية الأمريكية لجرّاحي التجميل.
في عام 2020، سُجِّل إجراء 16,353 تغيير جنس على مستوى كل الولايات الأمريكية، وهو ما يمثّل زيادة بنسبة 12% عن العام الذي سبقه.
عام 2022، تراوحت تكاليف العمليات الجراحية لتغيير الجنس بين 6,927 دولارًا أمريكيًا لعملية استئصال الخصيتين، إلى 45,080 دولارًا لعملية استحداث العضو التناسلي الأنثوي، و63,432 دولارًا لعملية استحداث العضو التناسلي الذكري.
عمليتَا استحداث العضو التناسلي الأنثوي واستحداث العضو التناسلي الذكري تصاحبها إجراءات إضافية متعدّدة بحيث يبلغ متوسط التكلفة الإجمالية لهذه الإجراءات للشخص الواحد بين 53,645 دولارًا و133,911 دولارًا على التوالي.
تتراوح تكاليف عملية تأنيث الوجه للراغبين بالتحوّل من جنس الذكورة إلى جنس الأنوثة بين 9,000 دولار إلى حدود 62,000 دولار.
تراوح متوسط التكاليف السنوية لعلاجات هرمون الذكورة من 232 دولارًا إلى 1112 دولارًا في عام 2010، ومن 180 دولارًا إلى 2176 دولارًا في عام 2018.
تراوح متوسط التكاليف السنوية لعلاجات هرمون الأنوثة من 84 دولارًا إلى 2716 دولارًا في عام 2010، ومن 72 دولارًا إلى 3792 دولارًا في عام 2018.

قائمة المراجع

- Ackroyd, S. (2007). Large Corporations and the Emergence of a Flexible Economic System: Some Recent Developments in the UK. In Flexibility and Stability in Working Life.
- Aristizábal, A., Escandón, J. M., Ciudad, P., & Manrique, O. J. (2023). The Limited coverage of facial feminization surgery in the United States: A Literature Review of policy constraints and implications. Journal of Clinical Medicine, 12(16), 5308. https://doi.org/10.3390/jcm12165308
- Baker, K., & Restar, A. (2022). Utilization and Costs of Gender Affirming Care in a Commercially Insured Transgender Population. The Journal of Law, Medicine & Ethics, 50, 456-470. https://doi.org/10.1017/jme.2022.87
- Beemyn, G. (2013). Campus Pride Trans Policy Clearinghouse. Campus Pride. http://www.campuspride.org/tpc
- Beemyn, G. (2014). Transgender History in the United States. Oxford University. https://www.umass.edu/stonewall/sites/default/files/Infoforandabout/transpeople/genny_beemyn_transgender_history_in_the_united_states.pdf
- Benjamin, H. (1966). The Transsexual Phenomenon. New York: Julian Press
- Bilek, J. (2022a, June 14). The Billionaire Family Pushing Synthetic Sex Identities (SSI). Tablet Magazine. https://www.tabletmag.com/sections/news/articles/billionaire-family-pushing-synthetic-sex-identities-ssi-pritzkers
- Bilek, J. (2022b, October 15). Elite Gay Men & the Destruction of Women's Role in Sexual Ethics & Human Reproduction. The 11th Hour Blog. https://www.the11thhourblog.com/post/elite-gay-men-the-destruction-of-women-s-role-in-sexual-ethics-human-reproduction
- Bilek, J. (2018). Who are the rich, white men institutionalizing transgender ideology? The Federalist. https://thefederalist.com/2018/02/20/rich-white-men-institutionalizing-transgender-ideology/
- Burrall, D. (2020, January 20). South Dakota Chamber opposes bill that aims to insert itself into relationship between doctors and transgender youth. DRGNews.com. https://drgnews.com/2020/01/20/south-dakota-chamber-opposes-bill-that-aims-to-insert-itself-into-relationship-between-doctors-and-transgender-youth/
- Ciulla, J. B. (2000). The working life: The promise and betrayal of modern work. New York: Times Books.

D›Emilio, J. (1993). Capitalism and Gay Identity. The Gay & Lesbian Studies Reader. (pp. 467-476). New York: Routledge.

D›Emilio, J., & Freedman, E. B. (1997). Intimate matters: A history of sexuality in America (2nd ed.). Chicago: University of Chicago Press

Freeman, B. (2020, October). U.S. Government and Defense Contractor Funding of America's Top 50 Think Tanks. The Center for International Policy. https://3ba8a190-62da-4c98-86d2-893079d87083.usrfiles.com/ugd/3ba8a1_318530ca605142e68e653d93b5ad698f.pdf

Fulcher, J. (2004). Capitalism: A Very Short Introduction. Oxford University Press Inc., New York.

Gates, T. G., & Saunders, M. C. (2016). Executive orders for human rights. International Journal of Discrimination and the Law, 16(1), 24-36. https://doi.org/10.1177/1358229115627726

Harris, S. (2007). Book Review: Gore Vidal's America Dennis Altman Cambridge/Malden: Polity Press, 2005, 216 pp. Journal of Sociology, 43(3), 326-327. https://doi.org/10.1177/14407833070110030605

Hartung, W. D. (2021). Profits of War: Corporate Beneficiaries of the Post-9/11 Pentagon Spending Surge. Center for International Policy, Watson Institute https://watson.brown.edu/costsofwar/files/cow/imce/papers/2021/Profits%20of%20War_Hartung_Costs%20of%20War_Sept%2013%2C%202021.pdf.

Hartung, W. D. (2022, June 22). Pathways to Pentagon Spending reductions: Removing the obstacles - Quincy Institute for Responsible Statecraft. https://quincyinst.org/report/pathways-to-pentagon-spending-reductions-removing-the-obstacles/

Human Rights Campaign. (2021, January). Cities and Counties with Non-Discrimination Ordinances that Include Gender Identity.

https://www.hrc.org/resources/cities-and-counties-with-non-discrimination-ordinances-that-include-gender

Jones, B. J. M. (2023b, June 6). What percentage of Americans are LGBT? Gallup.com. https://news.gallup.com/poll/332522/percentage-americans-lgbt.aspx

Komodo Health. (2022, October 6). Komodo Findings Point To Rising Healthcare Needs for Transgender Youth.

https://www.komodohealth.com/insights/komodo-findings-point-to-rising-healthcare-needs-for-transgender-youth

Leeson, R. (Ed.). (2017, October 4). Milton Friedman: Old School Liberalism. Hoover Institution. https://www.hoover.org/research/milton-friedman-old-school-liberalism

Marchiano, L. (2017). Outbreak: on Transgender teens and psychic Epidemics. Psychological Perspectives, 60(3), 345-366.

https://doi.org/10.1080/00332925.2017.1350804

McHenry, L. B. (2018). The Monsanto Papers: Poisoning the scientific well. The International Journal of Risk and Safety in Medicine, 29(3-4), 193-205.

Nick Wolny. (2023, August 24). What Is Pink Money? LGBTQ Spending, Explained. Nickwolny.com. https://nickwolny.com/what-is-pink-money

Piller, C. (2018, July 5). FDA's revolving door: Companies often hire agency staffers who managed their successful drug reviews. Sience. https://www.science.org/content/article/fda-s-revolving-door-companies-often-hire-agency-staffers-who-managed-their-successful

Research and Markets Ltd. (2023). U.S. Sex Reassignment Surgery Market Size, Share & Trends Analysis Report By Gender Transition (Female-to-male, Male-to-female), By Procedure (Mastectomy, Vaginoplasty, Scrotoplasty, Hysterectomy, Phalloplasty), And Segment Forecasts, 2023 - 2030.

https://www.researchandmarkets.com/report/transgender-surgery

Solotke, M. T., Liu, P., Dhruva, S. S., Gulanski, B., Shah, N. D., & Ross, J. S. (2020). Medicare Prescription Drug Plan coverage of hormone therapies used by transgender individuals. LGBT Health, 7(3), 137-145. https://doi.org/10.1089/lgbt.2019.0306

The National Gay & Lesbian Chamber of Commerce. (2022). America's LGBT Economy. https://nglcc.org/wp-content/uploads/2022/02/REPORT-NGLCC-Americas-LGBT-Economy-1-1.pdf

Tristani-Firouzi, B., Veith, J., Simpson, A., Hoerger, K., Rivera, A., & Agarwal, C. A. (2021). Preferences for and barriers to gender affirming surgeries in transgender and non-binary individuals. International Journal of Transgender Health, 23(4), 458-471.

https://doi.org/10.1080/26895269.2021.1926391

University Of Minnesota. (n.d.). Sexual and Gender Health Clinic. Eli Coleman Institute for Sexual and Gender Health.

https://med.umn.edu/sexualhealth/clinic